

## ناظرة اقتصادية

## رأي في المبادرة الزراعية

محمد شريف أبو ميسم

جاءت دعوة المصرف الزراعي للمنتجين الزراعيين الذين يعانون مشاكل تمويلية من أجل مساعدتهم في إعادة نشاطهم الانتاجي ، لتشكل انعطافة واضحة في دعم الدولة للقطاع الزراعي ضمن مبادرة رئيس الوزراء لدعم هذا القطاع المتهالك ..وقد أطلقت الدعوة عبر بيان صدر عن المصرف الزراعي نشر عبر وسائل الاعلام جاء في بعض

منه - ان فروع المصرف الزراعي المنتشرة في عموم البلاد مع المكاتب العاملة في الشعب الزراعية تستقبل حالياً طلبات الفلاحين والمنتجين الزراعيين والشركات الزراعية ، مع استعداد مجلس ادارة صناديق القروض المتخصصة في المبادرة الزراعية لـ منح المنتجين الزراعيين قروضا لاعادة تساهيل مشاريعهم الزراعية وتسديد ديونهم للمصارف التجارية من أجل مساعدتهم في إعادة نشاطهم الانتاجي .. وبغض النظر عن تفاصيل المبادرة التي تضمنت منح قروض بنسب مساهمة ١٠٠٪ من قيمة المشروع الزراعي ويرسم خدمة لا يتجاوز ٢٪ فقط ولختلف الأغراض الزراعية ، فإننا نقف أمام دعوة المنتجين الزراعيين لتؤكد ان هذه الدعوة الظروف التي مر بها بلدنا خلال السنوات لحالة الكثير من المنتجين الذين تعرضت مشاريعهم الى الأضرار البالغة جراء تداعبات الظروف التي مر بها بلدنا خلال السنوات السابقة .. هذه الدعوة تمثل حقيقة رغبة القاضين على صنع القرار الاقتصادي في النهوض بواقع القطاع الزراعي .. ونحن هنا ونثلما نتصدى لعرض ملامح التقصير في بعض من الضعائيات والبرامج الاقتصادية ، نجد ان من واجبن المهني أن نستعرض ملامح العمل الجاد والتصميم على الارتقاء بواقع الاقتصاد الكلي ضمن المنهج الاقتصادي الحكومي .. فهذه المبادرة وتحديدا المتعلق منها بتسديد الديون جاءت لتعلن عن استراتيجية هدفها الدعم بغية الارتقاء الكلي وصول لمرحلة يكون فيها القطاع الزراعي مهياً للاعتماد على

المخزون كبديل لدعم المدخلات ، وجاءت أيضا لتغلق الطريق على تكاسل بعض المنتجين الزراعيين والمتحججين بتراكم ديون المصارف التجارية وبنقص التمويل في إعادة الحياة لمشاريعهم ولتقدم لهم فرصة ذهبية لم يكن يحلم بها الا قليل منهم كانوا يطالبون وباستمرار بضرورة تدخل الدولة لاعادة النشاط الى مشاريعهم عبر تسديد ديونهم وإعادة تمويلهم ، فهل من عذر لا استمرار توقف عمل هذه المشاريع الزراعية بعد هذه الدعوة ؟ .. اننا نخشى ان لا يستجيب بعض المنتجين الزراعيين تحت دواعي ان ( الرطب) لا يسقط في قم

النائم تحت ظلال النخلة .

## وزير التجارة يعلن تخفيض أسعار المواد الانشائية

## ١٥٪ لأصحاب أجزات البناء و١٠٪ للمتزوجين الجدد

كميات كبيرة من المواد الانشائية المختلفة من حديد التسليح وحديد الصناعات والخشب والسيراميك بأنواعها ومواد صحية مختلفة وأطقم حمامات إضافة الى ابواب خشبية وأوابب مغلونة والزجاج بمختلف انواعه واسلاك مختلفة.

واشار المس الى ان هذه المواد من منشأ عالية متطورة وتختلف عن التسوق المحلية من حيث الجودة والتوعية وطريقة الفحص المختبري وملاءمتها البيئية العراقية.

المواد الانشائية أن مجلس ادارة الشركة اقترح تخفيض الاسعار بناء على مقترحات وزير التجارة الخاصة بدعم المواطن العراقي ومساعدته على بناء المساكن وتأهيله ومساعدة المتزوجين الجدد في الحصول على المواد الانشائية المختلفة .

واضاف ان توجيهات صدرت لفرع الشركة كافة بالعمل وفق الاسعار الجديدة والبدء بحملة اعلامية بغية اطلاع المواطن على الاسعار الجديدة ومراجعة مراكز القطع مضيافاً أن مخازن الشركة تحتوي

المتزوجين الجدد في الحصول على مستلزمات الزواج بشكل سهل وبأسعار مخفضة .

وبيّن الوزير " سيتم العمل به من هذا اليوم الثلاثاء وتم تبليغ كل فروع الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية في محافظات البلاد كافة لتنفيذ هذا التوجيه والعمل به ودعوة المواطنين من خلال وسائل الاعلام كافة لغرض مراجعة مراكز القطع وتجهيز المواطنين بشكل مباشر ومن دون تعقيدات .

الى ذلك أكد السيد رعد الماس المدير العام للشركة العامة لتجارة

## اسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار IQD	سعر الشراء بالدينار IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
اليوان الأسترالي	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205

## أساليب الري في واسط .. تقل الهدر وترفع الإنتاج

تعتبر واسط من أكبر المحافظات الزراعية في بلادنا التي يعتمد إروؤها على

الري المقتن حيث إن أجمالي المساحة الصالحة للزراعة في المحافظة هي

بحدود أربعة ملايين دونم بضمنها أراضي الغراف والشريط الحدودي متدنية

الخصوبة وأراضي البستنة والغابات .



عملية الصيانة هي أعمال التطهير والتنظيف المستمر للجدول وخاصة من نبات (البردي والشميلان) الذي يساهم في تقليل التصريف المطلق بالجدول ويتابع ذلك من خلال الرصد المستمر للتصريف للجدول المعني حتى يصل إلى حد لايد من اعداد وإجراء التطهير والتنظيف للجدول. أما عن النواظم فقد حدثنا المزارع علي سلمان العزي قائلاً: يعتبر (ناظم الغراف)

مكافئة للمساحات المزروعة على الجدول المعني وحسب حدود إرواءه وقد تم التأكيد على اعداد سجلات التسكام لكافة جداول المحافظة المحتوية لجرد بالمناقص الموجودة وأسماء المستفيدين منها والمساحات المتعاقد عليها والخطة الزراعية لكل موسم يتسنى من خلالها إمكانية المتابعة الدقيقة لعملية توزيع المياه للجدول المعني ومن المهام التي تؤدي للجدول والتي تشكل العصب الأساسي في

أحياناً إلى أكثر من مائتي جهد عمال. وبواسطة الجدول ومن خلالها يتم نقل المياه من مصدر التوزيع تبعاً إلى الحقل وتشكل مجموعها شبكة الإرواء في المحافظة مجموعة كبيرة (النفط العام) (النفط العام) مجموع أطوالها (١٦٠٠ كم) يتم من خلالها توزيع المياه. وتقوم مديرية الموارد المائية في المحافظة برصد التصريف العلقية بها والتحقق يومياً من التصريف المارة بها لتكون

بهذا الصدد وبالقدر الذي نستفيد منها إلى حد ما بالإرواء فهي ذات مشاكل كثيرة كون مصادرها خارج الحدود الخاصة في موضوع الفيضان. وهكذا يتبين التعقيد الميزال والجدول ذات النفع العام وآلاف النواظم للسيطرة على الجهود المطلوبة للسيطرة على توزيعات المياه للألاف المشتركين وتنفيل طواقم الضخ (الري والبزل) العملاقة وأعمال الصيانة الدورية لهذه المنظومات والمنشآت التي تصل

الكوت / حسين الهاشم

وتتسم عملية الإرواء لها من خلال مجموعة من المنظومات الأروائية المنتشرة في عموم مساحات المحافظة وتصريف تتراوح ما بين ٥٠٠٠ لتر / ثانية و ٦٠٠٠ لتر/ ثانية وبالاتجاهين السبحي والضخ والصفة الغالبة للإرواء في المحافظة هو اعتماد نظام الري بالضح وهذا أفضل حيث إن الضناعات بموجبه محدودة ولأسباب معروفة وبمعدل رفع عمودي نحو ٨ م. (رفع جهد) والغالبية العظمى للطاقة المستعملة هي التيار الكهربائي. تستفيد المحافظة الجنوبية من عمود نهر دجلة الذي يخترق المحافظة من أقصى شمالها حتى حدودها الجنوبية الشرقية ويطول (٣٢٧ كم) محددة بسداد فيضانية إضافة إلى سداد قواطع الانغماس وسداد الشماشير وقال محمد ناصر حميد وهو من العاملين في القطاع الزراعي تحوي المحافظة بحدود ٢٥٪ من إجمالي المساحة المستصلحة في البلاد والتي تروى من خلال (١٩) طاقم ضخ ستراتييجي و (١١) طاقم بزل إستراتيجي وتحوي آلاف الكيلومترات من الميزال والجدول ذات النفع العام وآلاف النواظم للسيطرة على توزيعات المياه ويوجد في المحافظة منظومة ري قديمة يتم إراحتها بشكل مستمر تقوم بتوزيع المياه السيول الواردة من إيران وهي سيول غير مسيطر عليها لعدم وجود اتفاقية مع الطرف الآخر

## بأكثرو من (٤٠) مليون دينار

## شركة الشهيد العامة تقترح مشاريعها التكميلية للأعوام الخمسة المقبلة

هيئة التصنيع العسكري المغاة وفي (٢,٥) مليار دينار إضافة الى توقيع (١٦) عقدا لتجهيز مواد استيرادية لأغراض أعمال مشروع تأهيل الشركة.

يذكر أن الشركة هي الوحيدة في العراق المتخصصة بإنتاج النحاس والبراص حيث عملت منذ تأسيسها عام ١٩٨٣ على إنتاج الكثير من المواد والتمثلة ب(أشرطة نحاسية، صفائح قضبان، أنابيب، مقاطع، أقراص النحاس والبراص) لصالح شركات

التأسيسات والمحركات الكهربائية. أما المشروعان المتبقيان فقد شلا تخصيص مبلغ مليار دينار. لإنتاج المواد الخاصة بمنظومات التاريز والحماية الكاثودية لأنابيب النفط. ومبلغ (١,٥) مليار دينار لإنشاء مشروع استغلال سكراب النحاس والمرتجعات مع الحصول على مواد أولية تدخل في الإنتاج بدلاً من أستيرادها.

وعلى صعيد متصل أكد المصدر أن للشركة نية في توقيع ستة عقود

لتأمين الطاقة الكهربائية في تشغيل الخطوط الإنتاجية بالتناوب. أما الثاني فخصص لشراء (٢٠٠٠) طن نحاس كاثودي بمبلغ (٢٠) مليار دينار لاستخدامه في أعمال تأهيل واعمار الشركة مع مشروع ثالث وقيمته (٦) مليارات دينار خصص لتأهيل النحاس الكاثودي لأستخراج نحاس كاثودي من سكراب النحاس فضلاً عن وجود مشروع رابع بمبلغ (١,٥) مليار دينار. لإنتاج أسلاك نحاسية رفيعة تستخدم في أعمال

بغداد / الصدا اقترحت شركة الشهيد العامة ضمن الخطة الاستثمارية للأعوام الخمسة المقبلة اقامة ستة مشاريع تكميلية للشركة وبكلفة إجمالية تصل الى (٤٠) مليار دينار للنهوض بالمنتجات الرئيسية لأغراض الصناعة والبحث عن منافسة متطورة واسعة.

صرح بذلك مصدر مسؤول في الشركة وقال أن هذه المشاريع الستة تمثل الأول منها بإنشاء محطة توليد كهربائية بمبلغ (٩) مليارات دينار

## الإحصاء: صادرات العراق النفطية ازدادت

## خلال العام الماضي بنسبة ٤٠٪

اعل الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ان إجمالي صادرات العراق لسنة ٢٠٠٧ من النفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الأخرى بلغت ٤١ مليارا و٦٦٨ مليون دولار بزيادة نسبتها (٤٠,٦٪) عما سجل في عام ٢٠٠٦ الذي بلغ ٢٩ مليارا و٣٦١ مليون دولار .

واوضح مصدر مخول في الجهاز المركزي: " ان قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام ارتفعت بنسبة (٢٨,٢٪) خلال سنة ٢٠٠٧ و بلغت /٣٩/ مليارا و ٥٣١ مليون دولار بعد ان كانت عام ٢٠٠٦ لا تتجاوز ٢٨ مليارا و ٦١٠ ملايين دولار .

اد ان قيمة الصادرات من المنتجات النفطية لزيت الوقود الاعتيادي قد ازدادت بنسبة (١٨١,٧٪) عن النسبة المسجلة عام ٢٠٠٦ وبلغت القيمة الاجمالية لهذه الصادرات مليارا و ٥٦٥ مليون دولار" و اضاف المصدر: " ان قيمة الصادرات السلعية بلغت (١٧٢) مليون دولار و بزيادة سنوية مقدارها (٧,٥٪) عن سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت (١٦٠) مليون دولار".

## افتتاح المصرف العراقي للتجارة في النجف

وتابع " لذلك نحتاج الى مؤسسات مصرفية رصينة ومؤسسة محليا ودوليا ولطمأينة المستثمرين والمصرف التجاري العراقي صرح اقتصاديا سيجد فيه العملاء التسهيلات المصرفية التي هم بحاجة اليها والتي تعتمد اليوم في كافة أنحاء العالم " و اعلن الازري بان المصرف يعتمد خدمة الصراف الالي والفيزا كارت وهما يطبقان لأول مرة في العراق . وقال " سيكون تعاملنا بكل الخدمات بالدينار العراقي حصرا ويستطيع أي مودع

والنجف / عامر الكايشي افتتح وزارة المالية المصرف العراقي للتجارة في محافظة النجف لتقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين العراقيين والبلد بحاجه ماسة الى المستثمرين العراقيين والعرب وقال حسين الازري المدير التنفيذي للمصرف (لدى ) المصرف العراقي للتجارة تابع لوزارة المالية وبادارة عراقية و هو الاول الذي يفتح في منطقة الفرات الأوسط وخامس فرع يفتح في العراق بعد فروع بغداد واربيل والسليمانية والبصرة .

و اضاف " المرحلة الأولى من عمل المصرف ستكون لدعم المستثمرين العراقيين لوجود تسهيلات مصرفية كبيرة و البلد بحاجه ماسة الى المستثمرين العراقيين والعرب وقال حسين الازري المدير التنفيذي للمصرف (لدى ) المصرف العراقي للتجارة تابع لوزارة المالية وبادارة عراقية و هو الاول الذي يفتح في منطقة الفرات الأوسط وخامس فرع يفتح في العراق بعد فروع بغداد واربيل والسليمانية والبصرة .

## اقتصاديات الخلق

## صناعة التزوير

يكتنف نشاط اقتصاد الظل مجموعة من الفعاليات .. يشكل فيها التزوير المفصل الأبرز والأكثر ضررا على مجمل الاقتصادي .. فواقعا اليوم يدفع ثمن التكرس لهذه الظاهرة التي تبلورت ابان مراحل العمسكرة المجتمعية ، حتى أضحت صناعة و بامتياز في سنواتنا الخمس الماضية ، فظهرت لهذه الصناعة اسواق وأيد عاملة ماهرة كان لها الدور الرئيس والأبرز في تفشي ظواهر الفساد المالي والاداري على حد سواء ، ولم نجد لها حلا سوى اتباع الاجراءات الروتينية في المطالبة ب ( صحة صدور ) من الجهة التي يفترض انها أصدرت الوثيقة المشكوك بها ، وما أسهل أن يأتي صاحب الشأن بالورقة المطلوبة .. بعض الجهات اعتمدت اسلوب الكتب السرية لاثبات صحة الصدور مما انعكس الأمر سلبا على الاداء بسبب عامل الوقت خاصة فيما يتعلق بتقديم الأوراق من قبل بعض الجهات العاملة في القطاع الخاص ومن قبل المقترضين من المصارف الحكومية .. المطلوب اذن أن يعاد النظر في آليات التعاطي مع ظاهرة التزوير وفق برنامج وطني موحد ، خاصة ان الكثير من المؤسسات بما فيها المؤسسات المصرفية بدئت بادخال التقانة في عملها .